IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

سياسة القطاع الحضريّ

"التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة"

شعبة البنية التحتية الاجتماعية
إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية
ديسمبر 2020

إخلاء المسؤولية

هذه الوثيقة من إعداد "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") ولا يجوز لمستعملها أن يستعملها إلا في إطار تأدية مهامّه الرسمية. ولا تتضمَّن الآراءُ المعبَّر عنها في هذه الوثيقة أيَّ حكم أو رأي للبنك أو لبلدانه الأعضاء بشأن المركز القانونيّ لأيّ إقليم، ولا اعتماداً أو قبولاً لحدود ومعلومات من ذلك القبيل. وقد استُقيت البيانات والمعلومات المقدّمة في هذه الوثيقة من المصادر المتاحة، وأُوردت المراجعُ التي أُخذت منها تلك البيانات كلما أمكن ذلك. ولا يتحمل "البنك" المسؤولية عن مدى دقة وكمال وصحة تلك البيانات والمعلومات.

الفهرس

أوّلاً- الغرض والهدف والمعلومات الأساسية ٢

ثانياً- التعريفات ٧

ثالثاً- النطاق ٨

إطار السياسة .....

رابعاً- المبادئ التوجيهية ١٩

خامساً- الأدوار والمسؤوليات ٢٢

سادساً- السياسات ذات الصلة ٢٣

سابعاً- تاريخ النسخة ٢٤

"تمثل المدن غير المستدامة عبئاً ثقيلاً على مستقبل مجتمعاتنا. وستظلّ مدننا غير مهيَّأة لمواجهة مشاكل التوسع الحضري السريع، ما لم يوجد التزام قاطع بالاستثمار في التكنولوجيات المبتكرة".

معالي الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار

رئيس البنك الإسلامي للتنمية

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أوّلاً- الغرض والهدف والمعلومات الأساسية

١. في بداية القرن الحادي والعشرين، شهد العالم تحوّلاً ديموغرافياً كبيراً، حينما تجاوز عدد سكان المناطق الحضريّة في العالم عدد سكان المناطق الريفية أوَّلَ مرّةٍ في تاريخ البشرية. وتشير الاتجاهات والتوقعات الديموغرافية إلى أن هذا التحول للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضريّة سيستمر، مما يجعل التحوُّلَ إلى المجتمع الحضريّ وكيفيةَ إدارته حتمية إنمائية. ومن منظور عالميّ، يُتوقع أن تكون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وأجزاء من الشرق الأوسط، حيث تتركز البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" أساساً، هي المناطق التي تشهد النموّ الحضريّ الأكثر ديناميّةً وسرعةً في العقود المقبلة.

٢. القصد من "سياسة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلقة بالقطاع الحضريّ" هو توجيه جميع برامج "البنك" وعملياته الخاصة بالقطاع الحضريّ، وصبّ الاهتمام على الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق تنمية حضريّة مستدامة وشاملة في بلدانه الأعضاء. وبذلك سيكون وضعُ سياسة حديثة للقطاع الحضريّ تقدِّم رؤية استباقية، وإطاراً استراتيجياً، وأدوات للعمل، وخدمات، ومنتجات مالية، ضرورياً للبنك الإسلاميّ للتنمية ولبلدانه الأعضاء على حدّ سواء. وهذه الأهدافُ ينهض بها على المستوى الدوليّ الهدفُ ١١ من "أهداف التنمية المستدامة" والالتزامُ بالعمل على **"ألا يتخلّف أحد عن الركب"**. وتتواءم هذه الأهداف مع أهداف "البنك الإسلاميّ للتنمية" الاستراتيجية الكبرى الحالية، ولا سيما "الاستراتيجية العشرية" و"البرنامج الخماسيّ للرئيس" الذي يركّز على الكفاءة والتشبيك والابتكار في مجال التمويل وتحقيق النتائج.

٣. لا يمكن التقليل مما يمثّله التوسع الحضريّ، المتعاظم والسريع، للبلدان النامية من فرص وتهديدات. فهو يمثل لها فرصة إذا أحكمت إدارته؛ وتهديداً إذا لم تكن لديها السياسات والمؤسَّسات القادرة على إدارته. وفيما يلي بعض أبرز الفرص والتهديدات المتعلقة بالتنمية الحضريّة في بلدان "البنك الإسلاميّ للتنمية":

- **توجُّهٌ متواصلٌ نحو التوسُّع الحضريّ**. في سنة ١٩٥٠، بلغت نسبة سكان الحضر في العالم نحو ٣٠٪. أما في الوقت الحاضر، فقد بلغت

٥٥٪، وتشير التوقعات الديموغرافية إلى أنها قد تبلغ ٦٨٪ سنة ٢٠٥٠[١].

- **المدن محرّكات الاقتصاد الوطنيّ**. لما كان معظم الأنشطة الصناعية والخدمية يجري في المدن، فإن التقديرات تشير إلى أن المناطق الحضريّة تمثل في المتوسط ٨٠٪ من الإنتاج الاقتصاديّ لأيّ بلد[٢].
- **يمثّل التوسع الحضريّ من دون نموّ مشكلةً أساسيّةً للعديد من البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية"**. فمع أنه يُفترَض أن يقترن التوسع الحضريّ بالنموّ الاقتصاديّ، فإن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشهد "دفعاً" إلى الهجرة من المناطق الريفية (بسبب تردي ظروف المعيشة)، لا "جذباً" اقتصادياً من المدن، التي أخفق العديد منها في توفير العمل والفرص الاقتصادية للمهاجرين الاقتصاديين.
- **المدن الضخمة في الوقت الحاضر سمة غالبة على العالم النامي**. كانت المدن الضخمة ذات يوم سمةً حصرية للعالم المتقدِّم، إلا أن معظمها اليوم يقع في البلدان النامية، وكثير منها بلدان أعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية".
- **يمثّل تمدُّد المستوطنات غير النظامية والأحياء الفقيرة الحضريّة مشكلة عويصة**. في العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى، لا يستطيع ما يقارب ٨٠٪ من سكان الحضر الحصول على سكن نظاميّ[٣]. وفي ١٥ من البلدان الأعضاء في البنك الإسلاميّ للتنمية، تتجاوز نسبة قاطني الأحياء الفقيرة من سكان الحضر ٥٠٪[٤].

---

(١) مراجعة ٢٠١٨ لتوقعات التوسع الحضريّ في العالم، شعبة السكان (الأمم المتحدة، ٢٠١٩).

(٢) تختلف التقديرات في هذه المسألة، ولكن العديد من المصادر تشير إلى أن المدن تدرّ ٨٠ % أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد أو في العالم، ومنها تقرير التنمية في العالم لسنة ٢٠٠٩: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، البنك الدولي (٢٠٠٨)؛
Urban World :Mapping the Economic Power of Cities, McKinsey Global Institute (2011); Urban America: US Cities in the Global Economy, McKinsey Global Institute (2012).

(٣) تقييم قطاع السكن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: التحديات والفرص. البنك الدولي (٢٠١٥)، محدّداً نيجيريا (٨٠٪)، وغانا (٩٠٪)، والسنغال (٨٠٪)، وزامبيا (٨٠٪)، والكاميرون (٩٧٪).

(٤) مؤشرات التنمية العالمية وبيانات موئل الأمم المتحدة (٢٠١٤).

- **يؤدي التوسُّع الحضريّ السريع إلى تزايد الطلب على الخدمات الحضريّة**. لا يستطيع نحو ٢٨٦ مليون شخص في البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" الحصول على مياه صالحة للشرب، ولا يستطيع ٦٦٦ مليون شخص الاستفادة من خدمات صحية محسَّنة[٥]. وعلى الرغم من تحسن فرص الحصول على هذه الخدمات خلال السنوات الأخيرة، فإن الفوارق بين البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" ذات الدخل المرتفع ونظيراتها ذات الدخل المنخفض تظل كبيرة في هذا الصدد.
- **يسفر نقص الصلات بين التخطيط الحضريّ والنقل الحضريّ عن ازدحام باهظ التكلفة في مدن البلدان النامية**. نظراً لارتفاع معدلات وسائل النقل ذات المحرِّك المصاحِبة للنموّ والازدهار الحضريّين، بدأت تكاليف الازدحام أيضاً تظهر في أغلب البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية". ومن شأن تحويل الاهتمام إلى التنقل الحضريّ، ووسائل النقل البديلة التي لا تعمل بالمحرّكات، وتحسين وسائل النقل العامّ، والتخطيط الحضريّ الأكثر فعالية أن يحدّ من الازدحام، ويمنع ما يمكن منعه من إصابات ووفيات على الطرق الحضريّة، ويساهم في تحسين نوعية الهواء الملوَّث بالمواد المنبعثة من المركبات.
- **المدن مسبِّبةٌ لتغير المناخ ومتضرِّرةٌ منه في الوقت نفسه**. تستهلك المدن ما يقدَّر بنسبة ٧٥٪ من جميع الموارد الطبيعية المستهلكة[٦]، وتتسبب فيما يصل إلى ٨٠٪ من انبعاثات غازات الدفيئة و٥٠٪ من نفايات ما بعد الاستهلاك.
- **المدن بؤرة مخاطر الكوارث**. إذا ظلّ الحال على ما هو عليه، فسيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى غمر أراضٍ، أغلبها في مناطق حضريّة، تؤوي في الوقت الحاليّ ١٦٤ مليون نسمة في ٤٤ من البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية". وستمثل البلدان الأعضاء في البنك ٢٠٪ من سكان العالم الذين يعيشون في أراض مهدَّدة إذا بلغ الاحترار ١٫٥ درجة مئوية، وسترتفع هذه النسبة إلى ٢٦٪ إذا بلغ الاحترار ٤

(٥) التنمية الحضريّة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: نحو توسع حضريّ مستدام. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، ٢٠١٩.

(٦) الصمود وكفاءة استخدام الموارد في المدن. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٧.

درجات مئوية[٧]. وقد كشفت دراسة أجراها "مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية" (سيسريك)[٨] أن عدد الكوارث في بلدان "منظمة التعاون الإسلامي" ارتفع من ٦٨١ كارثة (٢٣٪) خلال تسعينيات القرن العشرين إلى ١ ٤٣١ كارثة (٢٦٪) بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٢. وتتعرّض البلدان العربية غالباً للسيول (٢٢٩)، والأوبئة (٩١)، والجفاف (٤٢)، والعواصف (٤١)، والزلازل (٢٣).

٤. تتصدّى الخطة الحضريّة لمجموعة من المشاكل الإنمائية الأكثر استعجالاً وأهميةً التي تواجه البلدان النامية في الوقت الحاضر. فإذا خصَّصت البلدانُ الموارِدَ اللازمةَ لمدنها وكرّست الجهودَ الضروريةَ لإدارتها، فإنها ستجني ثمار اقتصاد التجمّعات الحضريّة، المتمثلة في إيجاد فرص العمل وتحقيق النموّ الاقتصاديّ، ولكنها ستساهم أيضاً في جعل تلك المدن أكثر شمولاً بالحدّ من الفقر فيها. وإذا لم تفعل ذلك،، فستواجه مستقبلاً خطيراً بسبب مناطق السكن العشوائي والأحياء الفقيرة ونقص الفرص الاقتصادية التي يمكنها أن تنتشل المهاجرين الريفيين من براثن الفقر، وهي حالة تتفاقم كل سنة بسبب معدلات النموّ الحضريّ غير المسبوقة.

٥. إذا كان الاهتمام ينصبّ اليوم على المدن الضخمة في العالم النامي، فإن أكثر من نصف سكان الحضر في العالم يعيشون في مدن وبلدات ثانوية يبلغ عدد سكان كلٍّ منها ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة أو أقل[٩]. ولهذه المدن الثانوية وظيفةٌ شديدةُ الأهمية، لأنها غالباً ما تكون مراكز إقليمية للنشاط الاقتصاديّ تربط بين الأسواق الحضريّة والريفية والأنشطة الضرورية لحياة السكان وسبل عيشهم في كلتا المنطقتين. فتوفِّر هذه المدنُ والبلداتُ الثانويةُ أسواقاً للمحاصيل الزراعية التي تنتجها المناطق الريفية، ومنفَذاً إلى الشبكات الإقليمية والخدمات التجارية، وتساعدُ على تخفيف الضغوط عن العواصم والمدن الكبرى التي سرعان ما تصبح مزدحمةً باهظةَ التكلفة خلال فترات التوسع الحضريّ السريع. وتوفر المناطق الريفية الأمن الغذائيّ والكثير من الموارد

(٧) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ٢٠١٩.

(٨) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ٢٠١٢. إدارة الكوارث والصراعات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

(٩) توقعات التوسع الحضريّ في العالم (مراجعة ٢٠١٤). شعبة السكان في الأمم المتحدة.

الطبيعية اللازمة لتمكين المستوطنات الحضريّة من البقاء والازدهار. وفي الآونة الأخيرة، كانت المناطق الريفية ملاذاً مؤقَّتاً للمستوطنات الحضريّة من جائحة "مر ض فيروس كورونا المستجدّ".

٦. تطوّرت السياسات الحضريّة تطوُّراً كبيراً خلال العقود الماضية. فإذا كانت بلدان عديدة منذ خمسين سنة تعتبر مدنها مجرَّد جهات تقدِّم الخدمات الأساسية، من قبيل جمع النفايات الصلبة والصرف الصحيّ، ولا تتطلب سياسات حضريّة وطنية، فقد صار من المعترف به اليوم أن للمدن وظائف أكثر تعقيداً وأكثر أهمية من حيث حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها للسكان الحضريّين المتكاثرين. وتمثّل اللامركزيةُ إحدى القوى التي عزَّزت دور المدن والبلدات، لأن المسؤوليات- والموارد المالية بدرجة أكثر بُطئاً- نُقلت على مرّ الزمن إلى الإدارات المحلية. غير أن اللامركزية لم تحرم الحكومات الوطنية من الاضطلاع بما كان يُعتبر ذات يوم دورها، وإنما استهلَّت عصراً جديداً للسياسات الحضريّة. فقد صار الدور المركزيّ للحكومة يُعتبر، في الوقت الحاضر، أكثر أهمية في وضع معايير جيدة للبلديات ومبادئ توجيهية للإدارة الحضريّة، وتخطيط استخدام الأراضي، وسياسات السكن، وتعزيز الروابط بين الريف والحضر، واستحداث فرص اقتصادية لانتشال الفقراء من براثن الفقر، والحرص على أن يكون التمويل البلديّ كافياً لسدّ الاحتياجات الجديدة للنموّ الحضريّ والخدمات الحضريّة. وهذا النطاق يتجاوز كثيراً قدرة جهة واحدة. ولذلك استحدثت بعضُ البلدان- التي ترغب في تنسيق السياسات الحضريّة على الصعيد الوطنيّ- مجلساً أعلى، يقوم عليه مسؤول رفيع المستوى مكلَّف بوضع سياسة واستراتيجية تدخُّل منسَّقتين من أجل تنمية حضريّة مستدامة وشاملة ... [١٠]

٧. تجسِّد "الخطة الحضريّة الجديدة"، التي صدرت عن "مؤتمر الموئل الثالث" سنة ٢٠١٦، هذه الدينامية المهمة. وتمثل "السياسةُ الحضريّة الوطنية" أحدَ أهمّ عناصر "الخطة الحضريّة الجديدة" و"مؤتمر الموئل الثالث". وهي أداةُ الإدارةِ الحضريّةِ الأكثرُ أهمية التي يمكن أن تستخدمها الحكوماتُ الوطنية في النهوض بالتنمية الحضريّة المستدامة والشاملة. ولذلك

(١٠) أحد الأمثلة على ذلك هو أفغانستان، التي شكَّل فيها رئيسُها أشرف غني مجلساً أعلى للتنمية الحضريّة يضم أكثر من ١٢ وكالة وطنية تتقاطع برامجها بشأن الفضاء الحضري.

تشكّل "السياسة الحضريّة الوطنية" حجر الزاوية في "سياسة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلقة بالقطاع الحضريّ"، وأساساً من أسس النهوض بالتنمية الحضريّة السليمة في البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية".

٨. إذا كانت البلدان الأعضاء تتطلع إلى أن يساعدها "البنك الإسلاميّ للتنمية"، بصفته بنكاً إنمائياً متعدّد الأطراف، على تعبئة التمويلات اللازمة لإنجاز البنى التحتية الحضريّة التي هي في أمسّ الحاجة إليها، فإن الحصائل الإنمائية لن تتحقق بسدّ النقص في تمويل البنى التحتية فقط. وتسلِّم هذه السياسة بأن على مجموعة "الممارسات العالمية الحضريّة" أن تكون " بنكاً معرفيّاً، يقدِّم للبلدان الأعضاء التوجيه المتعلق بالممارسات الجيدة والمعارف المصاحبة للبنى التحتية المراد تمويلها، وأن تكون كذلك وسيطاً معرفيّاً يُطلع أيَّ بلد عضو في "البنك الإسلاميّ للتنمية" على الممارسات الجيّدة والدروس المستفادة من غيره من البلدان. ولذلك تُتَّخَذ عدة تدابير حتى تؤدِّي مجموعةُ "الممارسات العالمية الحضريّة" هذا الدور باستخدام الأدوات الموجودة وتطوير الأنظمة والممارسات الجيّدة في مجال الإدارة، بطريقة مباشرة أو بطريقة مشتركة مع جهات إنمائية شريكة، مثل "موئل الأمم المتحدة"، و"مؤسسة بيل وميليندا غيتس"، و"تحالف المدن".

ثانياً- التعريفات

- **التوسع الحضريّ**: معدل النموّ الحضريّ السنويّ في بلد من البلدان، الذي ينجم عن التكاثر الطبيعيّ لسكان المناطق الحضريّة، وعن هجرة أهل الريف إلى الحضر، وعن نزوح اللاجئين في بعض الظروف.
- **اقتصاد التجمعات الحضريّة**: المنافع الاقتصادية الناشئة من تعايش الناس في أوساط حضريّة مكتظة تشجِّع تجمّع أسواق الإنتاج والاستهلاك والابتكار وتبادل المهارات الفنية بصفتها وسائل للنهوض بالنموّ الاقتصاديّ والحد من الفقر في الوقت نفسه.
- **الأحياء الفقيرة الحضريّة**: نتاج سوق عقاريّة مختلّة وسوق عمل فعالة، حيث تطغى على العرض العقاريّ المحدود أسواق العمل المتحركة غير الثابتة التي تمثل طلباً متنامياً.

- **المدن المستدامة**: المدن التي تفي بالضروري من الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أو تسدّ احتياجات الجيل القائم دون إضعاف القدرة على سدّ احتياجات الجيل الذي يليه.
- **المدن الشاملة**: يقوم الشمول الحضري على توفير الضروريات، كالسكن والمياه وخدمات الصرف الصحي بتكلفة ميسورة؛ وضمان المساواة في الحقوق والمشاركة للجميع، ولاسيما الفئات الأكثر تهميشاً؛ وإيجاد فرص العمل لجميع سكان الحضر وتمكينهم من التمتع بمنافع النموّ الاقتصادي. ("البنك الدولي").
- **الخطة الحضريّة الجديدة**: رؤية مشترَكة من أجل مستقبل أفضل وأكثر استدامة، مستقبل يتمتَّع فيه كلّ الناس بالتساوي في الحقوق وفي الحصول على المنافع والفرص التي يمكن أن تقدِّمها المدن، ويعيد فيه المجتمع الدولي النظر في الأنظمة الحضريّة والشّكل المادّي للفضاءات الحضريّة من أجل تحقيق هذه الغاية. ("موئل الأمم المتحدة").
- **السياسة الحضريّة الوطنية**: مجموعة متماسكة من القرارات الناجمة عن عملية حكومية مقصودة قوامها تنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة حول رؤية وهدف مشتركين من شأنهما تشجيع تنمية حضريّة محوِّلة ومنتجة وشاملة وقادرة على الصمود على المدى البعيد. ("تحالف المدن").

ثالثاً- النطاق

٩. صُمِّمت هذه السياسة للوفاء بثلاث وظائف أساسية هي: (١) توفير إطار لوضع برامج ومشاريع مع البلدان الأعضاء من شأنها تعزيز التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة؛ (٢) تقديم إطار تنسيقي، يوائم سياسات "البنك الإسلامي للتنمية" القطاعية والمحورية ذات الصلة ويقيم علاقات تآزر مع سائر الانشطة القطاعية؛ (٣) مواءمة السياسة الحضريّة مع سياسات "البنك الإسلامي للتنمية" المؤسسية، ولا سيما "البرنامج الخماسي للرئيس" وإطاره التوجيهي المتمثل في "الاستراتيجية العشرية للبنك". وهي تشكِّل أيضاً أساساً لتبادل الآراء ولحشد الشراكات في مجال النهوض بالتنمية الحضريّة المستدامة

والشاملة مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدنيّ والقطاع الخاص.

١٠. **التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة** هي المحور الإنمائيّ العامّ لسياسة القطاع الحضريّ. وهي تقوم على خمس ركائز، يساهم كلٌّ منها في تحقيق التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة بطرائق مختلفة. وهذه الركائز هي: الاقتصاد الحضريّ، والتنقل الحضريّ، والسكن الحضريّ وتطوير الأحياء الفقيرة، والمياه والصرف الصحيّ في الوسط الحضريّ، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ والمشاكل البيئية.

الشكل ١: إطار سياسة القطاع الحضريّ

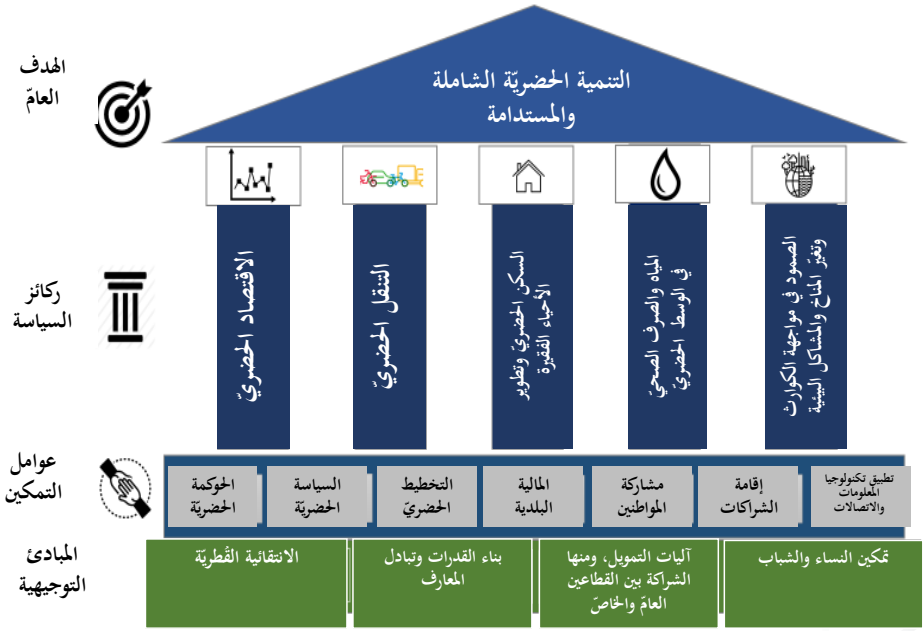

الركيزة الأولى: الاقتصاد الحضريّ

١١. الركيزة الأولى لهذه السياسة هي الاقتصاد الحضريّ. فمن دون اقتصاد حضريّ مزدهر، لن تتمكن مدن البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" من إيجاد فرص العمل اللازمة، وتحقيق الإيرادات،

وتوفير الخدمات الحضريّة المستدامة والشاملة. وإذا كان سكان الحضر يفتقرون إلى سبل العيش التي تفي باحتياجاتهم، فإنهم لن يتمكنوا من دفع تكاليف الخدمات الحضريّة. وفي المقابل، ستتطلب هذه الحالة إعانات معمَّمة، وهو أمر غير قابل للاستدامة وسيعوق المدينة عن أن تكون شاملة، أي عن أن توسع نطاق شبكاتها الخدمية لتشمل جميع المهاجرين الحضريّين الجدد. ويمثل الاهتمام بالاقتصاد الحضري طريقةً استباقيةً للاستعداد للتوسع الحضري. ويفتقر العديد من المدن في البلدان الأعضاء في "البنك الإسلامي للتنمية" إلى أراض مجهَّزةٍ بما فيه الكفاية لأنشطة الصناعة والتصنيع. ولذلك تدعو هذه السياسة إلى دعم تطوير مجمَّعات المنشآت البلدية التي تحقق ميزة التجمُّع في مكان واحد. وهكذا يمكن توفير بنى تحتية رفيعة الجودة ومناسبة للأنشطة الصناعية بطريقة اقتصادية، في حين تستفيد الشركات مما ينشأ عن التجمُّع في مكان واحد من ابتكارات وشبكات.

١٢. يمكن استخدام مجمَّعات المنشآت البلدية لاجتذاب وتعزيز تمويل وتنمية القطاع الخاص من أجل تنفيذ الخدمات في عين المكان، في حين يمكن استعمال الاستثمارات البلدية في إقامة بنى تحتية خارج تلك المجمّعات. وستساهم هذه الاستثمارات في توفير بيئة اقتصادية لإيواء سلاسل قيمة عالمية، تمكِّن من تحقيق إنتاج ذي قيمة مضافة رفيعة المستوى في البلدان التي تعمل على الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي وخدمي. ولكن يجب أن تكون هذه البلدان قد استعدّت لذلك بتحليل دقيق للسوق وبمشاركة فعّالة للقطاع الخاص من أجل تأكيد طلب السوق.

١٣. من التدخلات الأخرى المحتملة ما يلي: (١) ترميم أصول التراث الثقافي في الأحياء التاريخية القديمة، من بين موروثات ثقافية أخرى؛ (٢) الاستثمار في تطوير الأحياء التجارية الموجودة من أجل تقليل الازدحام، وتحسين الإنتاجية، واجتذاب استثمارات خاصة جديدة؛ (٣) تشجيع إعادة التدوير وفرص العمل الخضراء كلما أمكن ذلك.

الركيزة الثانية: التنقل الحضري

١٤. غالباً ما تتجلى الآثار السلبية الناشئة من التوسع الحضري في ازدحام الطرق الحضريّة، الذي يعوق إنتاجية الشركات، ويزيد من حوادث المرور

والإصابات على الطرق الحضريّة، ويُفسد حياة سكان الحضر، ولا سيما بتلويث الهواء أكثر مما هو ملوَّث. ولذلك تدعو هذه السياسة إلى تحسين التنقل الحضريّ بدعم إعداد خطط للتنقل الحضريّ المستدام، وإيجاد خيارات التنقل بوسائل لا تعمل بمحرِّكات، ومنها ممراتُ المشاة ومساراتُ الدراجات الهوائية. وستدعم هذه السياسةُ تحديث الطرق الحضريّة، وتعزيز وسائل النقل العامّ، واستحداث مواقف للمركبات بعيداً عن الشوارع، وتحسين حركة المرور باعتماد أنظمة تشوير حديثة، وأنظمة إدارة لحركة المرور متطوّرة، وتحسين تدفق حركة المرور في تقاطعاتِ ومضايقِ الطرقات. ولابدَّ من النّصّ على جميع هذه التدخلات في الخطط الحضريّة، وذلك تمكيناً للتنمية القائمة على النقل، وحرصاً على توفير وسائل نقل آمنة ونظيفة وميسورة التكلفة للمجموعات السكنية.

الركيزة الثالثة: السكن الحضريّ وتطوير الأحياء الفقيرة

١٥. مع أن السكن سلعة خاصة، فإن أسواق السكن في العديد من البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" تعاني من خلل وظيفيّ بسبب شدّة النقص في المساكن النظامية واستسلام شرائح كبيرة من سكان الحضر للعيش في مناطق سكن عشوائي وأحياء فقيرة. ولذلك تدعو هذه السياسة إلى اتخاذ تدابير لتحسين المعروض من المساكن الميسورة التكلفة، وتطوير مناطق السكن العشوائي والأحياء الفقيرة، ووضع السياسات وتوفير البيئة المواتية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في كل من العرض والطلب. وإذا مَنع إخفاقُ السوق الأسرَ ذاتَ الدخل المنخفض من النفاذ إلى السوق النظامية، فإن الإعانات الموجَّهة تصبح مبرَّرةً، شريطة ألّا تؤدّي هذه الإعانات إلى زيادة الطلب قبل توفير العرض، ومن ثمّ إلى المزيد من الارتفاع في أسعار السكن.

١٦. تحتاج مدن كثيرة في البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" إلى دعم منه يمكّنها من وضع سياسات سكن واستراتيجيات تدخُّل سليمة، ومن الحصول على التمويلات اللازمة لدعم مختلف الحلول، التي يمكن استخدام العديد منها لحشد استثمارات القطاع الخاصّ واجتذابها إلى سوق السكن الذي يحتاج إليها أمسّ الحاجة. ومن المجالات غير المستكشفة بما فيه الكفاية سوقُ الإيجارات الذي توجد فيه إمكانات

إقامة شراكات مع القطاع الخاص. ولا تزال مساحات شاسعة من الأراضي الحضريّة التابعة للقطاع العامّ غير مستغَلَّة أو غير مستغَلَّة بما فيه الكفاية. ويمكن استخدامها استخداماً فعّالاً في زيادة رصيد المساكن النظامية إذا وُزِّعت التوزيع المناسب، وزُوِّدت بالبنى التحتية اللازمة، وجُهِّزت التجهيز الذي يسمح لمطوّري القطاع الخاصّ بأن يشيدوا عليها مبانيَ للسكن مقابل تعويض قيمة تلك الأراضي العامّة وفقاً لأحكام الإيردات المنخفضة.

الركيزة الرابعة: المياه والصرف الصحيّ في الوسط الحضريّ

١٧. إذا كانت بضعة بلدان أعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" قد بلغت "أهداف التنمية المستدامة" وحققت مستويات عالية من تغطية خدمات المياه والصرف الصحيّ، فإن الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا لا تزال متأخرة جدّاً في هذا المجال وتحتاج إلى حلول مستدامة لا تمكّن من الحصول على أفضل الخدمات فحسب، بل تكفل أيضاً القدرة على الاستمرار في دفع ثمن تلك الخدمات. ونظراً لارتفاع معدل المياه التي لا عائد لها في العديد من البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية"، ونظراً لشدّة النقص في المياه، ولا سيما في الشرق الأوسط، فستُبذَل الجهود في سبيل النهوض بأمن المياه، وتشجيع المحافظة عليها، وتحسين أنظمة الكشف عن الفاقد في شبكات المياه، واعتماد العدّادات المسبقة الدفع؛ وستُبحَث خيارات أخرى لتحديد الحلول المناسب استخدامها في البلدان التي تتفاوت فيها الاحتياجات الإنمائية تفاوتاً كبيراً. وستُستخدم بالتعاون مع الجهات الإنمائية الشريكة تكنولوجيات وحلول إدارية مبتكرة، منها أنظمةُ "المراقبة والتحكم وجمع البيانات" المتعلقةُ بخدمات المياه، وتقسيمُ شبكة المياه إلى قطاعات داخل الأحياء [DMA]، وتكنولوجيات الصرف الصحيّ التحويلية، المقرونة بأنظمة إدارة الحمأة البرازية، وذلك في سبيل النهوض بكفاءة استخدام الطاقة، والتوازن المالي، والابتكار في أنظمة الإمداد بالمياه وأنظمة الصرف الصحيّ.

الركيزة الخامسة: الصمود في مواجهة الكوارث وتغيّر المناخ والمشاكل البيئية

١٨. لقد أصاب "مرضُ فيروس كورونا المستجدّ"، الذي أعلنته "منظمة الصحة العالمية" جائحةً عالمية، الاقتصادَ العالميّ بالشلل، وقلب حياة الناس رأساً على عقب، فهدَّد بذلك جميع جوانب التنمية المستدامة. والمناطق الحضريّة هي بؤر هذا الوباء، ويوجد أكثر من ٩٥٪ من الإصابات المؤكدة بمرض فيروس كورونا المستجدّ في مناطق حضريّة[١١]. وقد غيّرت الجائحة الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويتسوَّقون ويتعاملون تغييراً جذريّاً في العالَم أجمع خلال بضعة أشهر فقط[١٢]. **وعند التصدي للجوائح، كجائحة "مرض فيروس كورونا المستجدّ"، سيتعيَّن دعم المدن، ولا سيما المدن الكبيرة المكتظة بالسكان، بمجموعة جديدة من أدوات التقييم، وتوجيهات التخطيط، والاستثمارات، وغير ذلك من وسائل التأهب للكوارث التي ستساهم في تحسين قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية المضرّة بالصحة وعلى التعافي من أضرارها.** وقد كشفت دراسة حديثةُ العهد أجرتها "منظمة الصحة العالمية" و"موئل الأمم المتحدة" عن الصلات الوثيقة بين الصحة والتخطيط الحضريّ والإقليميّ.

١٩. إن العديد من البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" عرضةٌ للتضرُّر البالغ من تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وإذا ظلّ الحال على ما هو عليه، فمن شأن ارتفاع مستوى سطح البحر أن يغمر مدناً تؤوي ١٦٤ مليون شخص في ٤٤ بلداً عضواً[١٣]. كذلك، فإن أجزاء كبيرة من غرب آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث تقع بلدان أعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية"، عرضةٌ لمخاطر زلزالية شديدة، وتحتاج إلى دعمٍ بالأدوات والتمويلات اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث وتعزيز قدرتها على الصمود، ومنها الاستثماراتُ المادية في هياكل الحماية من الفيضانات وفي منشآت تصريف المياه، وتحديثُ قوانين السكن والبناء وفق المعايير الدولية المتعلقة بالقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، واعتمادُ سياسات

(11) Habitat (2020) UN-Habitat COVID-19 Response Plan; https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/04/final_un-habitat_covid-19_response_plan.pdf

(12) UN-Habitat & WHO: Integrating health in urban and territorial planning. A Source Book (June 2020).

(١٣) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ٢٠١٩.

لإدارة مخاطرها وبرامج للتأمين منها تساهم في الحدّ من الخسائر في الأرواح والممتلكات، وفي تيسير التعافي منها بعد وقوعها.

٢٠. تدعو هذه السياسة إلى مساعدة المدن على اتخاذ تدابير تكيُّفية تمكّن من التصدي لأضرار تغير المناخ، ومن دعم المنافع المتأتية من الاستثمارات الحضريّة في مختلف المجالات من أجل النهوض بالتخفيف من أضرار تغير المناخ. ومن هذه التدابير إجراءُ تدقيقات مالية في مجال الطاقة تساعد على رصد وخفض استهلاك الطاقة في المدن، وخفض التكاليف التي تتكبدها البلديات، والحد من الانبعاثات الناجمة عن استخدام الطاقة. وقد كشفت عدّة دراسات أن ٧٥٪ من الطاقة المستخدمة في بلد من البلدان تستخدَم في المدن[١٤]. ومن شأن التدابير الرامية إلى تعزيز استخدام تكنولوجيات إنتاج الطاقة الشمسية الفعالة من حيث التكلفة وغيرها من تكنولوجيات الطاقة المتجددة الاقتصادية أن تكون وسيلةً لمراقبة جميع استثمارات البنى التحتية المقترَح أن يموِّلها "البنك الإسلاميّ للتنمية" في المدن. وسيشكّل تحسينُ إدارة النفايات الصلبة، والتخلُّص منها بطريقة تراعي البيئة، والتشجيعُ على إعادة تدويرها، واستخدامُ طرائق تمكّن من تقليص حجم النفايات إلى نفايات مطمورة بعض الطرائق العملية التي يمكن أن يساعد بها "البنك الإسلاميّ للتنمية" بلدانه الأعضاء على النهوض بالاستدامة والصمود البيئيّ. وستكون هذه السياسة المتعلقة بالقطاع الحضريّ أداةً للنهوض بإدارة وتخفيف مخاطر الكوارث في المشاريع الحضريّة تتواءم مع التوجيهات المنصوص عليها في "إطار سِنداي".

٢١. ستتيح موافقة "البنك الإسلاميّ للتنمية" على هذه السياسة فرصة فريدة لوضع "**نموذج تشغيليّ متكامل للتنمية الحضريّة قائم على الممارسات العالمية**"، وذلك في إطار "الاستراتيجية التشغيلية الحضريّة". ونظراً لأن جميع القطاعات الأخرى تتدخل على مختلف المستويات في الفضاء الحضريّ، فإنه يمكن وضع "الاستراتيجية التشغيلية الحضريّة" في شكل منصة تربط وتنسّق بين سائر الاستراتيجيات المحورية أو القطاعية في الإطار التشغيليّ نفسه كي

(١٤) مصادر متعددة، منها وكالة الطاقة الدولية، سبتمبر ٢٠١٦.

تضمن لتدخُّلات "البنك الإسلاميّ للتنمية" الكفاءة الكبرى والتأثيرات الإنمائيّة القصوى.

عوامل تمكين السياسة المتعلقة بالقطاع الحضريّ

٢٢. **الحوكمة الحضريّة**. تُعتبَر الحوكمةُ الحضريّةُ الجيّدةُ أحدَ أهمِّ عناصر "الخطة الحضريّة الجديدة". ولا بدّ من توافر مجموعة من أشكال الدعم لبناء القدرة البشرية والمؤسَّسية على تحسين الحوكمة الحضريّة، ووضع المعايير، وإرساء قواعد العمل المنصفة والعادلة، والحرص على إشراك الفقراء والمهمَّشين الذين لا يكون لهم، عادةً، إلّا صوتٌ محدُودٌ في اتخاذ القرارات المحلية وإدارة الشؤون الحضريّة. وتشمل الحوكمة الحضريّة الجيِّدة مجالات مثل:

- الإطار القانونيّ والتنظيميّ للتنمية الحضريّة؛
- اللامركزية المتدرِّجة والمتتالية؛
- ضمان الوضوح والاتساق بين الإجراءات الوطنية و الإقليمية والمحلية طبقاً للقانون؛
- العلاقات المالية بين الجهات الحكومية
- المسؤولية والشفافية في علاقة البلديات بالمؤسسات الحكومية الوطنية والمواطنين؛
- العلاقات مع منظمات المجتمع المدنيّ والقطاع الخاصّ.

٢٣. **السياسة الحضريّة الوطنية**. تمثل السياسات الحضريّة الوطنية- كما ذُكر آنفاً- أحدَ أهمّ عناصر "الخطة الحضريّة الجديدة". ولذلك لا بدّ من إعلاء شأنها، وتعزيز نطاقتها، ورصد تنفيذها في جميع البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" تقريباً. ويتمثل الغرض منها فيما يلي:

- تعزيز التنسيق بين جوانب السياسات والجوانب المؤسسيّة المتعلقة بالفضاء الحضريّ في جميع المستوطنات الحضريّة في بلد من البلدان؛
- يمكن أن تكونَ السياسات الحضريّة الوطنية أوسع نطاقاً بحيث تشمل أهداف السياسات الوطنية (مثل إيجاد فرص العمل، والحدّ من الفقر)، أو تكونَ أكثر قطاعيّةً بحيث تنحصر في سياسة السكن، وسياسة التخطيط المكانيّ، وجوانب اللامركزية، ومجموعة من المجالات الأخرى، بحسب البلد؛

- يمكنها أيضاً أن تساعد على رصد التقدّم المحرَز في بلوغ "أهداف التنمية المستدامة" وفي تحقيق "السياسة الحضريّة الوطنية" وغيرها من الأهداف العالمية, والوطنية أو الأهداف الخاصة بالمشاريع والغايات والمؤشّرات.

٢٤. **التخطيط الحضري**: يندرج التخطيط الحضري في صُلب الإدارة الحضريّة السليمة والتخطيط للنموّ الحضري. وتتمثل المشاكل التقليدية التي تواجهها البلدان النامية فيما يلي: (١) تقادم التشريعات واللوائح المتعلقة بالتخطيط؛ (٢) التعارض بين مختلف مستويات وأدوات التخطيط، وبين الوكالات المكلَّفة بتنفيذها؛ (٣) افتقاد الإرادة أو القدرة على إنفاذ وتنفيذ توجيهات التخطيط الحضري؛ (٤) عدم المرونة في تنفيذ أحكام الخطط الحضريّة في حالات التوسع الحضري السريع التي يتغير فيها استخدام الأراضي كلّ سنة؛ (٥) عدم كفاية التمويلات والموارد البشرية لوضع برامج عمل سنوية ولإعداد خطط حضريّة والإشراف على تنفيذها؛ (٦) ضعف قدرات الموارد البشرية والافتقار إلى معايير للتخطيط الحضري وإلى مختصين بالتخطيط في البلاد. ومن شأن التخطيط الحضري المحكَم أن يساهم في تحقيق العديد من الأمور بالمناطق الحضريّة، منها:

- تنسيق التخطيط المكاني على كلٍّ من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؛
- وقفُ أو تخفيفُ التمدّد الحضري الجامح؛
- تشجيع النموّ الحضري بالدعوة إلى إتاحة الأراضي العامّة وتحديد الخطط اللازمة لتنمية المناطق كلّما احتاجت مدينة من المدن إلى التوسع؛
- ضمان كفاية الطاقة والمياه وغيرها من الموارد اللازمة للمدينة وقدرات البنى التحتية المرتبطة بها من أجل تحمّل الأحمال الحالية والمرتقَبة؛
- الحيلولة دون التعدي على المناطق البيئية الهشة وسوء استخدامها بسبب التوسع الحضري؛
- توفير خدمات كافية للمباني السكنية والمناطق التجارية من أجل النهوض بجودة الحياة وسبل العيش؛

- تشجيع المساحات الخضراء والمساحات العامة الأخرى، والأحياء الآمنة ذات الارتدادات البنائية وممرات النقل؛
- تشجيع إشراك الفئات المحرومة في إطار عمليات تشاورية تشاركية وتضمين التصميم الحضريّ العناصر التي تفي بتلك الاحتياجات.

٢٥. **تمويل البلديات:** تمويل البلديات ضروريّ للمدن ولقاطنيها، ومن ثمّ لصياغة هذه السياسة وتنفيذها. وتتمثل المشاكل التقليدية التي تواجهها البلدان النامية فيما يلي: (١) عدم كفاية السلطات المكلَّفة بجمع الإيرادات اللازمة لدفع النفقات؛ (٢) العجز عن تحديد أساس ومعدَّل الإيرادات المحلية؛ (٣) تحويلات مالية غير كافية وغير عادلة؛ (٤) ضعف القدرات المحلية في مجال ترتيب وإعداد الاستثمارات البلدية المؤهَّلة للتمويل المصرفيّ؛ (٥) العوائق القانونية أو المالية التي تحول دون الحصول على القروض من الأسواق؛ (٦) الخصوم العرضية في المنشآت البلدية، ومنها خدمات المياه. وستدخل في جميع العمليات الحضريّة تلك الجوانبُ المتعلقة بتمويل البلديات، وهي محاسبةُ تكاليف الاستثمارات، والتأثيرُ الماليّ، وقدراتُ التشغيل والصيانة، ووضعُ الموازنات للأصول الحضريّة التي يموِّل "البنك الإسلامي للتنمية" بناءها، والإدارةُ السليمة المستمرة لتلك الأصول من أجل اجتناب تسارع اهتلاكها.

٢٦. **مشاركة المواطنين.** مشاركة المواطنين ضرورية للبرنامج الحضريّ، لأن الإدارات المحلية هي في طليعة الجهات التي تقدِّم الخدمات للمواطنين وتمكِّن الحكومةَ المركزية من الوصول إلى مواطنيها وسدّ احتياجاتهم. ويمكن أن تساهم المشاركةُ الجيدة للمواطنين ومشاوراتُهم بما يلي: (١) تحسين المساءلة الشعبية للإدارات المحلية؛ (٢) تحسين تدخلات المشاريع بالتخطيط التشاركيّ وتحديد الاستثمارات ذات الأولوية؛ (٣) تعزيز الشمول والحرص على استشارة جميع طبقات المجتمع والفئات المحرومة؛ (٤) النهوض باستدامة الاستثمارات التي يموّلها "البنك الإسلامي للتنمية" بفضل الانخراط الكبير للسكان المحليّين.

٢٧. **إقامة الشراكات**. تحتاج التنمية الحضريّة، في بلدان "البنك الإسلامي للتنمية"، إلى تمويلات ضخمة، وهو ما يتطلب المزيد من التعاون والتكامل بين جميع الجهات الفاعلة الإنمائية فيما تقوم به من تدخلات. وهو تعاون وتكامل يجب أن يحدث داخل "البنك الإسلامي للتنمية" بين مجموعات الممارسات ذات الصلة، وخارجه مع الجهات الشريكة الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي أن يكون الهدف النهائي من ذلك هو تحسينُ الكفاءة، وتقاسمُ التكاليف، وتجنّبُ ازدواجية الجهود أو تقليلُه إلى حدّ بعيد.

٢٨. **العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**. تمثل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عناصر ضرورية لأي استراتيجية تمكينية، ولكنها ضرورية على الخصوص للسياسات الحضريّة. وقد مكّنت التكنولوجيا المتطوِّرة المستخدَمةُ في نُظم الإدارة الحاسوبية للمعلومات، وتكنولوجياتُ نُظُمِ المعلومات الجغرافية، والهواتفُ الخلوية، والتكنولوجياتُ التشاركيةُ، والتخزينُ السحابيُّ للبيانات، ومجموعةُ تطبيقات أخرى من النهوض بتقدُّم "المدن الذكية". ولما كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادرةً على حصر وتحليل مقادير ضخمة من البيانات والمعلومات، وإشاعة ما هو مناسب منها في الجمهور، فإن بإمكانها المساهمة في تحسين الكفاءة والشفافية والتواصل والمسؤولية والأمن واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وفيما يلي بعض التطبيقات التي يمكن أن تساهم في تعزيز التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة في إطار العمليات الحضريّة:

- "نُظُم التموضع العالمي" التي يمكن استخدامها في رصد الأصول والموجودات البلدية (كاستخدام مركبات الخدمة البلدية، مثلاً)؛
- "نُظُم المعلومات الجغرافية" وبرمجيات التخطيط الحضري التي يمكن استخدامها، مثلاً، في التخطيط، وفي تجنُّب التضارب في إنجاز البنى التحتية، وفي توفير البيانات والمعلومات المجالية؛
- صارت "نُظُم معلومات الإدارة المالية" للبلديات أداة أساسية للنهوض بقدرات البلديات في مجال تدبير تمويلاتها، ولتحسين إعداد تقاريرها

المالية، ولتعزيز الشفافية والمسؤولية في استخدام الأموال العامّة.

رابعاً- المبادئ التوجيهية

٢٩. اعتُمدت أربعة مبادئ توجيهية من أجل تنفيذ هذه السياسة تنفيذاً فعالاً ومساعدة البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" على تحقيق التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة. وهذه المبادئ هي: (١) الانتقائية القائمة على القطر؛ (٢) بناء القدرات وتبادل المعارف؛ (٣) آليات التمويل، ومنها الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ (٤) تمكين النساء والشباب. وفيما يلي تفصيل كل منها من حيث أهميتُه والطريقةُ التي سيقدِّم بها توجيهَه ودعمَه لـ"سياسة البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلقة بالقطاع الحضريّ".

٣٠. **الانتقائية**. ما من بلد إلاّ وهو في مرحلة إنمائية مختلفة وذو قدرات مؤسسية واحتياجات وأولويات استثمارية قطاعية مختلفة. ويُعدّ "البنك الإسلاميّ للتنمية" "استراتيجية شراكةً قُطريّة متعددة السنوات" مع البلد العضو المعنيّ من أجل تحديد وترتيب احتياجاته الإنمائية الأشدّ الحاحا، ثم توفير الوسائل اللازمة لتلبيتها في هذا الإطار. وتؤثر الصعوبات المالية، والقدرة الاستيعابية، والالتزامات السارية مع الجهات المانحة الشريكة الأخرى- دائماً- على احتياجات البرمجة في أيّ "استراتيجية شراكة قُطريّة". ويجب إجراء هذه العملية على الصعيد القُطريّ حتى يمكن الحفاظ على علاقات وطيدة مع العملاء، وتكونَ صياغة البرامج الاستثمارية والإنمائية قائمة على الطلب وليس على العرض. ولذلك تدعو هذه السياسة إلى أن تُعِدَّ مجموعةُ "الممارسات العالمية الحضريّة" مذكِّرةً عن القطاع الحضريّ، مرَّةً كلَّ بضع سنين، عند إعداد "استراتيجية شراكة قُطريّة" جديدة. وستمكِّن هذه المذكِّرةُ من تحديث معلومات كلٍّ من مسؤولي وموظفي مجموعة "الممارسات العالمية الحضريّة" في "البنك الإسلاميّ للتنمية" عن القطاع في البلد المعنيّ؛ وستقدِّم كذلك تحليلاً للقطاع، وخياراتٍ متعلقة بالسياسات والاستثمارات تفحصها الجهات النظيرة في البلد العضو في إطار مناقشاتها لما ينبغي اعتماده من سياسات. فإذا وُجد في البلد العضو طلبٌ شديدٌ للتنمية الحضريّة، استطاعت مجموعة

"الممارسات العالمية الحضريّة" أن تلبي ذلك الطلب بموجب إطار سياستها. أمّا إذا لم تكن التنمية الحضرية تحظى بالأولوية في هذا البلد، فإنّ مبدأ الانتقائية يقضي بعدم تلبية الطلب.

٣١. **<u>بناء القدرات وتبادل المعارف</u>**. كما تحتاج البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" إلى تمويل البنى التحتية، تحتاج كذلك إلى دعم لبناء قدراتها المؤسسية والبشرية اللازمة لتقديم الخدمات المطلوبة، وتشغيل الأصول المنجَزة وصيانتها باستمرار، وتحسين أنظمة الإدارة والرصد العامّة، التي هي كلُّها ضرورية للتنمية الحضريّة المستدامة والشاملة. ولذلك ستحلِّل مجموعةُ "الممارسات العالمية الحضريّة" وتقيِّم، في جميع أنشطتها في البلدان الأعضاء، القدرات البشريةَ والمؤسسيةَ في المجالات المعنيّة، وستحدِّد مواطنَ الضعف التي يمكن أن تشكِّل خطراً على نجاح تنفيذ الأصل الذي يموِّله "البنك الإسلاميّ للتنمية" وعلى استدامة تشغيله. وستشتمل كلُّ عملية من عمليات "البنك الإسلاميّ للتنمية" المتعلقة بالتنمية الحضريّة، عند الضرورة، على عنصر خاصّ ببناء القدرات قد يتضمَّن توفير معدّات وآليات وتدريبات ومجموعة أدوات وأدلَّة تشغيل في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو هما معاً بحسب الحالة. وبذلك ستحرص مجموعةُ "الممارسات العالمية الحضريّة" أوّلاً على الاستغلال الكامل للأدلة أو الكتيّبات أو مجموعات الأدوات الجاهزة المتعلقة بالممارسات الجيدة التي يمكن استخدامها بطريقة سهلة وفعالة. ويمكن الاستعانة بـ"إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار" في النهوض بحلول التصميم المبتكرة والاقتصادية عن طريق البحث والتطوير. كذلك، يمكن الاستعانة بـ"شعبة تبادل المعارف والخبرات" في تنفيذ وتعميم المشاريع التجريبية الناجحة في بلدان أعضاء أخرى. وستمكِّن هذه الآلية- بالتعاون الوثيق مع "موئل الأمم المتحدة" و"مؤسسة بيل وميلندا غيتس" و"تحالف المدن" وغيرها من الجهات الإنمائية الشريكة- من تجنُّب تكرار الأنشطة ومن سدّ الاحتياجات الماسة لبلد من البلدان في مجال قدرات التنمية الحضريّة.

٣٢. **<u>آليات التمويل، ومنها الشراكات بين القطاعين العام والخاص</u>**. ظهرت خلال السنوات الأخيرة مجموعة كبيرة من آليات التمويل الجديدة

الموجَّهة لتمويل التنمية عموماً والتنمية الحضريّة خصوصاً. وقد صُمِّم بعضها لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار، وفقاً لعقود مشروطة بالأداء، أو وفقاً لوسائل أخرى. وقد أحرزت "شركات خدمات الطاقة" تقدّماً كبيراً في مجال الإنارة العامّة في المدن، حيث تستثمر في إحلال مصابيح الثنائيات الباعثة للضوء (LED) الأكثر كفاءة، التي يعمل كثير منها بالطاقة الشمسية، محلّ المصابيح المتوهِّجة. والدفعات التي تدفعها البلديات لشركات الكهرباء مقابل الإنارة العامة تحوِّلها "شركات خدمات الطاقة" إلى سندات وتستخدمها في استرداد النفقات الرأسمالية الأولية، مضافاً إليها هامش، خلال مدة سداد تبلغ ٧ سنوات في المتوسط. وبعدئذ، ستنتقل ملكية الإنارة العامة الجديدة ذات مصابيح الثنائيات الباعثة للضوء، وما تحققه من وفورات أيضاً، إلى البلدية.

٣٣. تشكِّل السنداتُ ذات التأثير الإنمائيّ والسنداتُ ذات التأثير الاجتماعيّ آلية أخرى من آليات التمويل، حيث يقدِّم أحد المستثمرين رأس المال مقابل عائد ضئيل عند تحقُّق حصائل إنمائية مُرضية محدَّدة سلفاً. وقد استُخدمت آليات التمويل هذه للاستفادة من أسواق رأس المال بطرائق لم يُسمَع بها من قبل. وتتمثل آلية أخرى من آليات التمويل في الإقراض من أجل وضع السياسات وتطوير القدرات المؤسسية (مِنَح مشروطة بالأداء) حيث يستتبع تحققُ حصائلَ إنمائية متفَقٍ عليها (كزيادة فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب، مثلاً) دفْعَ دُفعات للبلديات بدلاً من تمويل مقاولين لتنفيذ مشاريع في مجال البنى التحتية، لا يفيد بعضُها السكان المستهدَفين لشتّى الأسباب. وقد ثبت بالتجربة أن هذه العمليات أقل تكلفة وأكثر كفاءة، وتمكّن من التركيز على الحصائل الإنمائية وليس على تنفيذ البنى التحتية. ولذلك تدعو هذه السياسة إلى أن تستكشفَ مجموعةُ "الممارسات العالمية الحضريّة" وتستخدمَ على قدر المستطاع- بالتعاون مع الجهات الإنمائية الشريكة، الداخلية والخارجية على حدّ سواء- آليات تمويل مبتكرة وملائمة لطلبات البلدان الأعضاء. وتدعو السياسةُ إلى أن تستكشف إمكانات استخدام الصكوك الخضراء أيضاً.

٣٤. **تمكين النساء والشباب** غالباً ما يُغفَل الشباب والنساء والفئات المحرومة الأخرى عند تحديد وبرمجة المشاريع الاستثمارية. كذلك، فإن تصميم البنى التحتية غالباً ما لا يكيَّف مع احتياجاتهم. ونظراً لمعضلة التضخّم السكانيّ للشباب في العديد من البلدان الأعضاء في "البنك الإسلاميّ للتنمية" ونظراً لمشاكل البطالة بين الشباب، الذين يُقيم كثير منهم في المدن، صُمِّمت هذه السياسة لضمان دمج المبدإ التوجيهيّ المتعلق بالشمول في أنشطة مجموعة "الممارسات العالمية الحضريّة". ويوجد العديد من الأدوات والآليات لتحقيق ذلك، ومنها: التخطيط التشاركيّ الحريص على استشارة النساء والشباب عن طريق ممثليهم في منظمات المجتمع المدنيّ إن وجدوا؛ والتصميم الشامل بصفته معياراً لبناء المنتزهات العامة والمنشآت والمرافق العامة (كالمياه، مثلاً) والبنى التحتية الحضرية التي يموّلها "البنك الإسلاميّ للتنمية"؛ وتزويد المدن بأدوات وآليات لتحسين المشاركة النشطة للنساء والشباب بصفتهم أصحاب قرار لا مجرد مستفيدين من المشاريع. ويتمثل الهدف الأسمى في دمج هذه الأدوات والآليات وغيرها من الوسائل المجرَّبة التي تعزز مشاركة الفئات المحرومة في تنميتها الحضريّة، ومن ثم تجعل تدخلات "البنك الإسلاميّ للتنمية" أكثر قيمةً واستدامةً في البلدان الأعضاء.

خامساً- الأدوار والمسؤوليات

٣٥. تتحدَّد الأدوار والمسؤوليات الرئيسة للأطراف المعنية بهذه السياسة تبعاً لعوامل التمكين وتدابير التيسير اللازمة لتنفيذ هذه السياسة بنجاح. وستصاغ التفاصيل الخاصة في الاستراتيجية التشغيلية. وسينفّذ "البنك الإسلاميّ للتنمية" هذه السياسة بتعاون وثيق مع كيانات أخرى من كيانات "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية". وسيعزز "البنك الإسلاميّ للتنمية" قدراته الداخلية، خلال تنفيذ هذه السياسة، بمختصين في التنمية الحضريّة وبغيرهم من الخبراء ذوي الصلة عند الاقتضاء. وهي موارد ستمكِّنه من استيعاب الزيادة في أنشطة التنمية الحضريّة وتحقيق ما تنطوي عليه هذه السياسة من تطلعات إلى تطوير وإدارة المعارف في مجال الممارسات العالمية. وهذه السياسة ستنفِّذها مجموعةُ "الممارسات العالمية الحضريّة" تحت رعاية

"شعبة البنى التحتية الاجتماعية" التابعة لـ"إدارة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية".

سادساً- السياسات ذات الصلة

٣٦. تتّسق هذه السياسة مع الهدفِ المتمثّلِ في النهوض بالتنمية الحضريّة المستدامة والشاملة والمنصوصِ عليه في "البرنامج الخماسي للرئيس" وفي "الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلاميّ للتنمية". وهي تدعو إلى أن تعتمد سياساتُ الممارسات العالمية استراتيجيةً ذكيّةً ومتكاملةً في المشاريع والعمليات داخل المناطق الحضريّة. ولما كانت جميع القضايا ذات الاهتمام الوطنيّ تقريباً (كالصحة، والتعليم، وتغير المناخ، والتلاحم الاجتماعيّ) مرتبطةً بالفضاء الحضريّ، فقد كان الغرض من هذه السياسة أن تكون إطاراً يوطِّد ويرسّخ عدداً من سياسات "البنك الإسلاميّ للتنمية" القطاعية والمحوريّة في الفضاء الحضريّ، وتمكِّن الممارسات العالمية في "البنك الإسلاميّ للتنمية" مما يلي: (١) تعزيز **التآزر** بين السياسات القطاعية والمحورية التي تتدخل في الفضاء الحضريّ؛ (٢) تحقيق **الكفاءة** وتعظيم التأثيرات الإنمائية في مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أهداف تنميتها المستدامة.

٣٧. من الناحية التشغيليّة، تتقاطع هذه السياسة وترتبط مع كلّ وثائق السياسات والاستراتيجيات المحورية والناظمة ذات الصلة، ومع أيّ سياسة أو استراتيجية أخرى ذات صلة قد يكون معمولاً بها في الوقت الذي يكون معمولاً فيه بهذه السياسة. ومن هذه السياسات "سياسةُ الزراعة والتنمية الريفية"، و"السياسةُ المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار"، و"سياسةُ الطاقة"، و"سياسة النقل"، و"سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" و "سياسة قطاع المياه" "سياسة الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ" (وكلتاهما قيد الإعداد)، و"الصحة"، و"التعليم"، و"الحد من الفقر"، و"تطوير الشراكات"، و"تعبئة الموارد"، و"إدارة الصناديق الائتمانية"، و"إشراك الجمهور" و"تطوير القدرات"، و"تغير المناخ"، و"إدارة المعارف"، و"التعاون والتكامل الإقليميّان" و"آلية تبادل المعارف والخبرات"، و"تمكين المرأة"، و"تطوير قدرات الشباب"، و"المنظمات غير الحكوميّة"، و"إدارة مخاطر الكوارث والصمود"، و"الانخراط مع المجتمع المدنيّ".

سابعاً- تاريخ النسخة

٣٨. هذه هي أول سياسة للبنك الإسلاميّ للتنمية بشأن القطاع الحضريّ تُعرَض على نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك. وستُفحَص هذه السياسة على نحو دوريّ- طبقاً للتوجيهات التشغيلية- من أجل تقييم حصيلة تنفيذها وتأثيرها العامّ على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" وعلى تيسير التنمية الحضريّة المستدامة والشاملة. وستمكِّن عمليات الفحص هذه من تسليط الضوء على الدروس المستفادة، والنتائج المحقّقة، والمشاكل المطروحة؛ ومن إبداء ما يلزم من اقتراحات لتعديل السياسة ذاتها أو تعديل الاستراتيجيّة التشغيلية المتعلقة بتنفيذها، وذلك من أجل تحسين اتساقها مع التوجّه الاستراتيجيّ للبنك الإسلاميّ للتنمية.

٣٩. تدخُل هذه السياسة حيّز النفاذ اعتباراً من تاريخ موافقة مجلس المديرين التنفيذيين عليها. ويمكن الحصولُ على الإعفاء من حكم من أحكام هذه "السياسة"، شريطة أن يقدِّم الرئيس مقترحَ إعفاء ويوافقَ عليه مجلس المديرين التنفيذيين.